انعكاسات سياسة الانعاش الاقتصادي (2001 -2019) على التشغيل والبطالة في الجزائر

د. بوشارب ناصر، جامعة سطيف 1 (الجزائر)، nacir.bouchareb@gmail.com

د. خزار راضية اسمهان، جامعة سطيف 1 (الجزائر)، radia.khazar@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2018/05/15	تاريخ القبول: 2019/02/13	تاريخ النشر: 2019/06/30

الملخص:

إنّ التشغيل والتقليص من مشكلة البطالة، أصبحت من أهم القضايا الكبرى التي تشغل الحكومات المتعاقبة في الجزائر، على اعتبار أنها مشكلة تهدد الأمن والاستقرار الوطني، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في تحليل تطور وضعية التشغيل من خلال سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الجزائر خلال الفترة (2001-2019) وذلك في إطار البرامج التنموية منها برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو (2005-2009) وبرنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي(2015-2019)، وقد انجر عن هذه البرامج زيادة فرص الشغل سواء الدائمة أو المؤقتة وخاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية، ولكن يبقى أثر تطبيق هذه البرامج على تحسين معدلات النمو الاقتصادي، ومنها على زيادة معدلات فرص التشغيل ضئيلا ومحدودا، بالمقارنة مع الموارد المالية المخصصة التي تم انفاقها، ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي مع التغيرات في الطلب الكلي نتيجة التوسع في الإنفاق العام.

الكلمات المفتاحية: التشغيل، البطالة، سياسة الإنعاش الاقتصادي، البرامج التنموية.

Résumé:

L'emploi et la réduction du problème du chômage, sont devenu l'un des enjeux les plus importants de préoccupation majeurs pour les gouvernements successifs en Algérie, au motif qu'il s'agit d'un problème aux dimensions multiples et menacent la sécurité et la stabilité du pays, d'où l'importance de cette étude est d'analyser le mode d'évolution et le fonctionnement à travers une politique de relance économique adopté par l'Algérie au cours de la période (2001-2019), dans le contexte des programmes de développement, y compris le programme de relance économique (2001-2004) et le Programme complémentaire de soutien à la croissance (2005-2009),et le Programme de consolidation de la croissance économique(2010-2014) et le programme de consolidation de la croissance économique (2015-2019).

Le Langer pour ces programmes visant à accroître les possibilités d'emploi, que ce soit des œuvres permanentes ou temporaires, en particulier dans le secteur de la construction et des travaux publics, mais il reste l'impact de ces programmes pour améliorer les taux de croissance économique y compris des taux accrus de possibilités d'emploi est limité, par rapport aux ressources financières allouées qui ont été dépensées, et la raison en est la faiblesse de flexibilité de l'appareil productif avec les variations de la demande globale en raison de l'expansion des dépenses publiques.

Mots-clés: L'emploi, le chômage, la politique de relance économique, les programmes de développement.

* المؤلف المرسل: بوشارب ناصر، nacir.bouchareb@gmail.com

مقدمة:

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل سيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها وذلك عبر برامج الاستثمارات العامة المنفذة والجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة (2001-2019)، حيث سعت الجزائر من خلال هذه البرامج إلى تحقيق أهداف عدة أهمها تحقيق نمو حقيقي ومستمر خارج قطاع المحروقات، بحيث يكون له أثر قوي على التشغيل والتقليص من البطالة بغية تحقيق التنمية الشاملة للبلاد، ويسمح بتنويع الاقتصاد وفك تبعيته المفرطة للخارج.

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تقييم أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على التشغيل والبطالة في الجزائر، وذلك بتشخيص مجهودات الدولة في مجال محاربة البطالة والتخفيض من معدلاتها من خلال سياسة الإنفاق العمومي في مجال الاستثمارات، وهذا بعد استعادة الدولة الجزائرية لدورها الريادي في النشاط الاقتصادي في ظل الموارد المالية الضخمة التي أنفقتها بالتركيز على برامج الفترة (2001-2019) برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج الاستثمارات العمومية وبرنامج توطيد النمو.

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تقييم شامل لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر، عن طريق تحديد مدى نجاحها في تحقيق أهدافها المتمثلة في رفع معدلات التشغيل والعمالة وتخفيض مستويات البطالة وذلك بالتطرق إلى المحاور التالية:

- **مفهوم سياسة الانعاش الاقتصادي وأهدافها.**
- **دوافع وظروف تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي.**
- **مضمون سياسة الإنعاش الاقتصادي.**
- **الآثار المترتبة عن تنفيذ هذه السياسة على التشغيل والبطالة خلال الفترة (2001-2019).**

I.مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي وأهدافها:

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي سياسة من المنظور الكينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق العام قصد تحفيز الإنتاج لتحقيق التغييرات الهيكلية الايجابية للاقتصاد.

1/مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي:

من بيم المبادئ الهامة في الإقتصاد الكلي أنّ هنالك إمكانية إستخدام الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب وتحريك إقتصاد ما في حالة ركود، وتعتبر سياسة الإنعاش الإقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الإقتصادي في المدى القريب، ومن ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الإقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية، وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و/أو العمومي، الإستهلاكي و/أو الإستثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الإستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)، وبالتالي دعم النمو وإمتصاص البطالة، كما يمكن أيضا إعتبار سياسة العرض (بمعنى مختلف نسبيا عن سياسة العرض

Supply side economics التي يدافع عنها الليبراليون الجدد) بمثابة سياسة إنعاش مادام الغرض منها هو كذلك دعم النشاط الإقتصادي لكن بتنشيط العرض (بدلا من الطلب) على الرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي[1].

ولقد وضعت الجزائر بالخصوص منذ مباشرة الاصلاحات الاقتصادية مخططات تنموية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وإعادة وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة، وذلك لايجاد حلول مرضية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي عرفتها الجزائر منذ انهيار أسعار النفط واختلال التوازنات الاقتصادية العامة للبلاد سنة 1986، وإذا كان قطاع المحروقات يشكل الهدف الأول والأساسي للمستثمرين خاصة الأجانب، إلّا أنّ الدولة تهدف من خلال سياسة الإنعاش الاقتصادي إلى إشراك القطاعات الأخرى من غير قطاع الطاقة والذي يعتبر استراتيجيا لتطوير وتنمية الاقتصاد الوطني حيث أنّ تنويع مصادر الدخل تعتبر عاملا أساسيا لرفع تنافسية الاقتصاد الوطني على المستوى العالمي[2].

2/أهداف سياسة الإنعاش الإقتصادي: نجد هذه السياسة لها أصلا في النظرية الاقتصادية من خلال الطرح الكينزي الذي يدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال استخدام سياسة الميزانية لتفعيل وتنشيط الطلب الكلي الفعال وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود عن طريق الزيادة في الإنفاق الخاص والعمومي، الاستهلاكي والاستثماري قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة) ووفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي فإنّ الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي[3]:

-تنشيط الطلب الكلي.

-دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل.

-تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الإقتصادية وتغطية الإحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص التنمية البشرية.

-دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية وتقوية وتطوير الخدمات العمومية.

-تحسين ظروف معيشة السكان (السكن، التربية والتعليم، التعليم العالي، الصحة، تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية).

وتفصيلا، فأهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي انطلاقا من مستهدفات المخططات الأربعة تتمثل فيما يلي:

- دعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية.
- تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية.
- تحسين الإطار المعيشي للسكان.
- دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.
- دعم وتطوير قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية والنقل.
- دعم قطاعات الصناعة، الفلاحة والصيد البحري.
- تطوير وإصلاح القطاع الإداري الحكومي.
- دعم قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.
- تطوير قطاع المياه وقطاع التهيئة العمرانية.

- دعم الفلاحة والتنمية الريفية.
- دعم القطاع الصناعي العمومي.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل.

II. دوافع وظروف تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر:

عانى الإقتصاد الجزائري في عقد التسعينات من القرن الماضي من العديد من الإختلالات الإقتصادية نتيجة العديد من العوامل الموضوعية والذاتية، الداخلية والخارجية، كالتخلف الإقتصادي، إعتماد وتطبيق سياسات إقتصادية وإجتماعية لم تنجح في الجزء الأكبر منها، عدم إستيعاب المجتمع الجزائري للتغيرات التي تحدث من حوله وغيرها، ولقد تجلى ذلك في إختلال بين الإنتاج والإستهلاك إختلال في الميزانية العمومية، إختلال في ميزان المدفوعات، معدلات نمو منخفضة، زيادة معدلات التضخم، معدلات بطالة عالية وغيرها ولمعالجة ذلك فقد إعتمدت الجزائر سياسة إنفاق توسعية في ظل وفرة مالية مريحة، أملا منها في خلق الشروط المحفزة للنمو وتخفيف الإختلالات المختلفة والنهوض بالواقع الإقتصادي الإجتماعي في البلاد.

تعتبر سياسة الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية المتبعة بالخصوص في الدول النامية، والتي تستهدف من خلالها تدعيم حركية النشاط الإقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفعة وتزايد في حجم العمالة، وفي ذلك سير على منهج التحليل المالي للفكر الكينزي، الذي يعتبر أهم من أشار إلى فعالية السياسة المالية وبالخصوص من خلال النفقات العامة في دعم الإنعاش الإقتصادي نظرا للدور الهام الذي وجب أن تضطلع به الدولة في النشاط الإقتصادي خاصة في ظل الأزمات الإقتصادية والمالية.

وسنتطرق فيما يلي إلى دوافع وأسباب تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه الدوافع سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية بالنظر للتداخل الحاصل بينها[4].

1-ضعف معدل النمو الإقتصادي: أثرت الأزمة الإقتصادية التي شهدتها الجزائر بداية من عام 1986 على معدلات النمو الإقتصادي والتي سجلت نسب نمو متدنية إذ بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1997-1999 حوالي 0.5% وهو ما دفع بالحكومة إلى تطبيق سياسات إصلاحية بمساعدة صندوق النقد الدولي وفيما يلي:

جدول رقم (01) يوضح مؤشرات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1993-2000

المؤشرات / السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	49.9	42.4	42	46.9	48.2	48.19	48.8	54.4
نصيب الفرد من الناتج (دولار أمريكي)	1856	1542	1498	1643	1658	1633	1630	1789

La source : Ministère des finances, les indicateurs de l'économie Algérienne, sur le site:

www.Finance.Algeria.org, consulté le 15/04/2013.

ومن خلال إطلاعنا على المؤشرات يمكننا أن نميز بين 3 فترات:

-الفترة الأولى 1993-1994: أهم ما ميز هذه الفترة تسجيل الناتج المحلي الإجمالي لمعدلات نمو سلبية بلغ متوسطها خلال نفس الفترة 1.4% وهو ما يعني إستمرار تأثر الإقتصاد الوطني بالأزمة التي شهدها إبتداء من سنة 1986 رغم الإصلاحات الجزئية التي طبقت خلال الفترة 1988-1992، كما أنّ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما فتأ ينخفض من سنة لأخرى إذ إنتقل من 1856 دولار أمريكي للفرد سنة 1993 إلى 1542 دولار أمريكي للفرد سنة 1994 بنسبة إنخفاض قدرها 16.9%.

-الفترة الثانية 1995-1998: حاولت الحكومة خلال هذه الفترة معالجة الأزمة الإقتصادية من خلال تنفيذ برنامج إصلاح إقتصادي جديد "برنامج التعديل الهيكلي" بمساعدة صندوق النقد الدولي هدف أساسا إلى إعادة التوازن للإقتصاد الوطني من خلال تحقيق معدلات نمو موجبة ومرتفعة بالتوازي مع تقليص حجم التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي، وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة الفعالة في رفع معدلات النمو الإقتصادي.

إنّ أهم ما ميز هذه الفترة تسجيل معدلات نمو إيجابية وصل متوسطها إلى 3.6%، وتعد سنة 1999 السنة التي حقق فيها أعلى معدل منذ سنة 1986، إذ وصل إلى 5.1%، إلاّ أنّ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سجل خلال نفس السنة إنخفاضا بنسبة 5.1% حيث قدر بحوالي1633 دولار أمريكي للفرد بعدما كان قد بلغ 1658 دولار أمريكي للفرد سنة 1997، وهو ما يدل على أنّ معدلات النمو المحققة لم تكن كافية لزيادة الدخل الفردي.

-الفترة الثالثة 1999-2000: أهم ما ميز هذه الفترة أنّ معدلات النمو الإقتصادي المحققة عرفت تراجعا إذا ما قورنت بالفترة السابقة، إذ قدر متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.8%، وهو ما مثل إنخفاضا بحوالي 0.8% عن متوسط النمو المسجل خلال الفترة السابقة، وذلك رغم تحسن المؤشرات الإقتصادية الكلية نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات، إذ وصل متوسط سعر برميل النفط الجزائري إلى 28.5 دولار أمريكي سنة 2000 وهو أعلى سعر بلغه منذ سنة 1991.

2-إرتفاع معدل البطالة: تعد مشكلة البطالة من بين أخطر وأعقد المشاكل التي تعاني منها الجزائر، بالنظر لما خلفته من آثار إقتصادية وإجتماعية، لذا حاولت الحكومات المتعاقبة منذ الإستقلال وإلى غاية يومنا الحالي محاربة هذه الظاهرة عن طريق تنفيذ برامج وسياسات إختلفت بإختلاف الظروف الإقتصادية، فإرتفاع نسب البطالة تزامن مع الأزمة الإقتصادية التي عرفتها الجزائر سنة 1986، إذ إرتفع المعدل من 9.7% سنة 1985 إلى 21.4% سنة 1987، ثم عرفت هذه النسبة تراجعا طفيفا سنة 1989، حيث وصل المعدل إلى 18.1% وإبتداء من سنة 1990 شهدت نسبة البطالة تطورا منتظما إلى أن وصلت إلى أعلى معدل لها منذ سنة 1966، حيث وصلت إلى 29.8% سنة 2000.

كل ذلك يعني أنّ أسباب البطالة في الجزائر ترجع لعدة عوامل متداخلة، فبالإضافة إلى عامل النمو الديمغرافي، ساهمت الإصلاحات الإقتصادية التي طبقت إبتداء من سنة 1989 والتي تدعمت بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي خلال الفترة 1994-1998 في رفع معدّل البطالة من خلال إجراءات تسريح عمال المؤسسات العمومية الإقتصادية التي عانت من حالة عجز هيكلي ومالي، ورغم الإجراءات التي إتخذتها الدولة خلال نفس الفترة في محاولة منها للتقليص من حجم البطالة من خلال إنشاء هيئات وصناديق خاصة لدعم وتشغيل الشباب، إلاّ أنّ ذلك لم يسهم في خفض معدل البطالة بل ما يلاحظ هو العكس، إذ إرتفع معدلها من 24.4% إلى 29.8% سنة 2000، أمام هذا الواقع المأساوي وفي ظل تحسن المؤشرات

الإقتصادية الكلية بادرت الحكومة بتنفيذ سياسة الإنعاش الإقتصادي من أجل تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية للبلاد.

III. مضمون سياسة الانعاش الاقتصادي وأهدافها

إنّ المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي يدرك أنّ البلاد بصدد خوض تجربة تنموية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصاد جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الانعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي.

1/ مضمون سياسة الانعاش الاقتصادي:

شرعت الجزائر منذ سنة 2001، في إنتهاج سياسة ميزانياتية (مالية) توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها (في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط) وذلك عبر برامج منفذة وأخرى جاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2019 ولقد تمثلت هذه البرامج أساسا في[5]:

- برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي PSRE Programme de soutien à la relance économique

أو المخطط الثلاثي (2001-2004) والذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دج (حوالي 7 مليار دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقسيمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

تمحور برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية مع دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات، أضف لذلك التنمية المحلية والبشرية، وذلك حسب ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 1: مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسب
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	%12.4
دعم الاصلاحات	30	15	/	/	45	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	%100

Source word Bank ,apublicexpenditive review,N36270,vol1,2007,p3.

-البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC Programme complémentaire de soutien à la croissance

أو المخطط الخماسي الأول(2005-2009)، الذي قدرت الإعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 مليار دينار (114 مليار دولار) بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1.216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية لاسيما برنامج

الجنوب والهضاب العليا والبرنامج التكميلي الموّجه لإمتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية، أمّا الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند إختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بحوالي 9.680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

والجدول الموالي يبرز مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

جدول رقم2: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 الوحدة: مليار دينار جزائري

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	%40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	%4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	%1.1
المجموع	4202.7	%100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص2.

-برنامج توطيد النمو الإقتصادي PCCE (Programme de consolidation de la croissance économique)

أو برنامج الإستثمارات العمومية (المخطط الخماسي الثاني) (2010-2014)، بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دج (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9.680 مليار دينار) أي أن البرنامج الجديد خصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار (155 مليار دولار).

-برنامج توطيد النمو الاقتصادي أو برنامج الخماسي الثالث 2015-2019: في ظل استكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة على تنفيذها مطلع 2001 تبنت الحكومة برنامجا جديدا لإنعاش القطاعات التي لازالت في قيد الإنجاز والعمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها النهوض بالاقتصاد الوطني وخصوصا الانتاجي، وسيتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار للفترة بين 2015-2019 بفضل احتياطي صرف يناهز 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط ايرادات قدرت بـ 5600 مليار دولار وديون خارجية منعدمة تقريبا.

هدفت الجزائر من خلال هذا البرنامج إلى تطوير مجموعة من القطاعات والفروع، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم3: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2009-2014 الوحدة: مليار دينار جزائري

القطاعات وفروعها	المبلغ	النسبة
التنمية البشرية: التربية، التعليم العالي، السكن، الصحة، المياه، التضامن، الشؤون الدينية، الرياضة، الطاقة، المجاهدين، التجارة.	10122	%49.5
المنشآت الأساسية، الأشغال العمومية، النقل، تهيئة الإقليم.	1566	%7.7
تحسين الخدمة العمومية، العدالة، المالية، التجارة، العمل.	1666	%8.16
التنمية الاقتصادية، الملاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية.	1566	%7.7
مكافحة البطالة	360	%1.8
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	%1.2
المجموع	20412	%100

المصدر: مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الملحق2، قوائم برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية2001-2014، ص6.

ولقد بررت السلطات العمومية إنتهاجها لسياسة الإنعاش هذه خاصة بضرورة تدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الإقتصادية- المالية والسياسية –الأمنية التي مرت بها البلاد، وبعث حركية الإستثمار والنمو من جديد.

وإذا كان هناك شبه إجماع حول ضرورة الإستثمارات العمومية، وإتفاق حول الأهداف العامة المعلنة لسياسة الإنعاش المنتهجة، لاسيما ما تعلق منها بالنمو الإقتصادي، التشغيل والتنمية الشاملة، فقد طرحت ولا زالت تطرح عدة تساؤلات حول مدى توافق النتائج المحققة مع تلك الأهداف(بعد مرور أكثر من عشر سنوات على بداية تنفيذ مختلف البرامج المذكورة)، ومدى قدرة الإقتصاد الوطني (لاسيما الجهاز الإنتاجي) على الإستجابة للطلب الإضافي الإجمالي الهام والمتزايد (الخاص والعمومي، الإستهلاكي والإستثماري)، وعن جدوى بعض الإستثمارات العمومية وأولوياتها، مقارنة بكلفها المالية المعتبرة والآثار الإقتصادية والإجتماعية المنتظرة منها، وعن مدى إستدامة تلك السياسة على المديين المتوسط والطويل خاصة في ظل عدم اليقين من ضمان إستمرار تمويلها (إحتمال حدوث صدمة نفطية معاكسة) كما تطرح أيضا تساؤلات حول مدى الفعالية في إستعمال الموارد الموظفة وترشيدها وبالتالي مدى تحقيق الأهداف المنتظرة بإقتصاد وكفاية وذلك في ظل الإختلالات التي تميز حاليا الجهاز الإداري في الجزائر بمختلف مستوياته (المضطلع أساسا بتنفيذ مختلف برامج الإنعاش المذكورة)، وضعف المنظومة الرقابية وعدم قدرتها على التصدي لمختلف الإنحرافات في تسيير الأموال العمومية، وغياب التقييم الموضوعي والمنهجي لمختلف البرامج والمشاريع المنجزة.

IV. الآثار المترتبة عن تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي على التشغيل والبطالة في الجزائر:

سنحاول التطرق في هذا الجزء إلى الآثار المترتبة عن تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي على التشغيل والبطالة، وذلك من خلال أثرها على كل برنامج على حدى:

1/الآثار المترتبة عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) على التشغيل والبطالة:

نظرا للارتباط الوثيق بين تفعيل معدلات النمو الاقتصادي، وتخفيض نسبة البطالة ظهر توجه واضح لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي للتركيز على المشاريع التي بإمكانها امتصاص أكبر قدر ممكن من اليد العاملة، والاعتماد الكبير على قطاع البناء والأشغال العمومية خير دليل على ذلك وهذا بناء على حرص الحكومة على توفير ظروف اجتماعية أفضل، ومن هنا فإن أهم الآثار المترتبة على مختلف القطاعات الحكومية الاقتصادية التي تمولها، هو خلق ديناميكية في سوق العمل وهوما حرصت الحكومة على إبرازه من خلال وضع إحصائيات تنبئية لحجم اليد العاملة، التي يمكن أن يوفرها كل قطاع طيلة سنوات البرنامج، حيث أن أكثر من 90% من الغلاف المالي المخصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وجه لإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية المحركة للشغل كما هو مخطط في البرنامج.

أما فيما يتعلق بالنسبة المتبقية من الغلاف المالي اقترب من 10% وهوما يقارب 80 مليار دج فقد وجه مباشرة لتعزيز السياسيات التشغيلية ومؤسساتها لتتمكن من تعديل سوق العمل بصورة فعالة حيث تحصلت الوكالة الوطنية للتشغيل على 0.3 مليار دج لتعزيز الهياكل المكونة للوكالة (ANEM) حيث تم تجهيز 165 وكالة جهوية لتحسين مستوى تسيير سوق العمل ومحاولة تعميق معرفة هذا الجهاز بسوق العمل[6].

وفي هذا الإطار حاولت السلطات الوصية استدراك النقائص والصعوبات التي تعاني منها المصالح العامة للتشغيل وذلك بتعزيز الهياكل القديمة لتمكين هذه الأخيرة من أداء مهمتها.

تعتبر مساهمة برنامج الإنعاش الاقتصادي في مجال إنشاء الشغل تستحق التنويه منذ انطلاقته سنة 2001 إلى نهاية 2004 وهدف هذا البرنامج الإنعاشي إلى إعادة تمويل العجلة الاقتصادية، مما أدى إلى إنشاء مناصب عمل، حيث أن المحاور الأساسية لترقية الشغل هي من ضمن هذه الاستراتيجية التنموية، وهي دعم القطاعات الاقتصادية المولدة للشغل في مختلف المناطق الجزائرية، بهدف التكفل بالبطالة في المناطق النائية، ويتوقف تقييم انعكاسات البرنامج على التشغيل في مدى تحقيقه للعدد المتوقع لاستحداث مناصب الشغل، فحسب الحصيلة الرسمية التي أعلنت بشأن تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتي تغطي الفترة الممتدة من سبتمبر 2001 إلى غاية ديسمبر 2003، ويمكن الاعتماد على هذه الحصيلة باعتبار أن أغلب المشاريع المنجزة كانت خلال الفترة (2001-2003)، بحيث أنّ نسبة الاعتمادات المخصصة خلال هذه الفترة قدرت بحوالي 96.22% وهي نسبة معتبرة يمكن الاعتماد عليها في تقييم هذا البرنامج، فحسب هذه الحصيلة، سمح هذا البرنامج بإحداث 619534 منصب عمل أي بنسبة 37.15%، في حين كان يتوقع من البرنامج استحداث 7133150منصب عمل من بينها 296300 منصب عمل دائم، أي بنسبة تقدر بحوالي 42.5%.

بتصفح المعطيات المالية والمخصصات المالية الخاصة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، نلاحظ أنها تهدف لتحقيق جملة من الغايات الاقتصادية سيما في مجال القضاء على البطالة، والجدول الموالي يوضح معدلات البطالة خلال فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

الجدول رقم (2): يوضح معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2004

السنة	2001	2002	2003	2004
معدل البطالة %	27.30	25.70	23.70	17.70

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصاء

من خلال الجدول أعلاه، نجد أن نسبة البطالة في تناقص مستمر بالموازاة مع زيادة مستمرة لقيمة الاستثمار العمومي في هذه المرحلة، أين انخفضت نسبتها من 27.30% سنة 2001 إلى 17.70%سنة 2004، في ظل ارتفاع للإنفاق العمومي من 357.39مليار د.ج سنة 2001 إلى 639.05 مليار د.ج سنة 2004.

إنّ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كان له أثر إيجابي على زيادة التشغيل والتقليص من معدل البطالة، إلا أن هذا التأثير يبقى تأثيرا ظرفيا نتيجة التأثير الضعيف لهذا البرنامج على زيادة الإنتاج باعتبار أن الرفع من الإنتاج هو الوسيلة المثلى لخلق مناصب عمل جديدة وبالتالي فإن الاعتماد على سياسة إنفاقيه توسعية من أجل تحفيز النمو وخلق مناصب عمل يبقى مرهونا بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي لهذه الزيادة في النفقات، كما يجب مراجعة ترتيب بنود الإنفاق الاستثماري بحيث تكون الأولوية للمشروعات المولدة لأكبر قدر ممكن من العمل أو تلك المحفزة للقطاع الخاص، حتى يولد مزيدا من فرص العمل في الاقتصاد الوطني، وهذا ما يجعل الحكومة تقدم على صياغة سياسة إنفاقيه متوازنة تعمل على زيادة التشغيل دون ارتفاع في معدل التضخم من خلال تشجيع القطاع الخاص على مزيد من الانفاق ومزيد من الاستثمار وتوفير المناخ المناسب، وقد خلص تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى ثلاثة نقاط رئيسية كان أخذها بعين

الاعتبار أمرا مهما في تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)، لضمان فعاليته في التأثير الإيجابي على الاقتصاد الوطني، فالنقطة الأولى تتمثل في محدودية الاستراتيجيات القطاعية المتبعة في تنفيذ برامج ومشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي أما الثانية فهي ضعف الدراسات التقنية للمشروعات، وتتمثل النقطة الثالثة في سوء عملية تحليل التكاليف[7].

2/ الآثار المترتبة عن برنامج دعم النمو (2005-2009) على التشغيل والبطالة:

جاء هذا البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث أنه يختلف عن سابقه من حيث المدة التي يمتد من خلالها ومن خلال القيمة الإجمالية لهذا البرنامج، والتي تزيد عن قيمة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحوالي 6 أضعاف، وذلك يرجع بالأساس من جهة إلى ضرورة تغطية النقائص التي سجلت بعد تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، ومن جهة أخرى نتيجة تراكم الادخار الوطني بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات منذ بداية الألفية الثالثة[8].

كان هذا البرنامج هدف إلى ربح رهانين أساسيين تعلق الأمر الأول بفتح 100 ألف مؤسسة صغيرة جديدة في الفترة الممتدة إلى غاية 2009 أما الأمر الثاني فتعلق بتخفيض معدلات البطالة إلى أقل من 9% خلال الفترة (2010-2013) وذلك من خلال خلق مليوني منصب شغل خلال فترة برنامج دعم النمو (2005-2009) حيث أصبح هذا الأخير أحد الأهداف الاستراتيجية الدائمة للسياسة الوطنية للتنمية، ويتوزع استحداث مليوني منصب بالكيفية التالية[9]:

-مليون منصب شغل بواسطة العاملين الاقتصاديين والشغل العمومي.

- مليون منصب شغل معادل من خلال برامج تتطلب التشغيل المكثف لليد العاملة.

تعتبر المبالغ المخصصة لهذا البرنامج جديرة لتغيير الاختلالات الاقتصادية وخصوصا اختلالات سوق العمل، ويمكن ملاحظة أهم انعكاسات هذا البرنامج من خلال مناصب الشغل المستحدثة خلال فترة تطبيق البرنامج، والتي يبينها الجدول التالي:

جدول رقم (03) : مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2005-2009)

التعيين	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2005-2009)
أ-مناصب الشغل التي استحدثتها الإدارات العمومية والمؤسسات	
1- مناصب الشغل التي استحدثتها المؤسسات العمومية (المؤسسات العمومية الاقتصادية -المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري- مؤسسات أخرى)	571797
2-مناصب الشغل التي استحدثت لدى الوظيف العمومي	675947
3-مناصب الشغل التي استحدثت في إطار الاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي	666510
4-مناصب الشغل التي استحدثت في إطار الاستثمارات الممولة من قبل البنوك (خارج إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وخارج إطار الفلاحة)	155110
5-مناصب الشغل التي استحدثت في إطار ترتيب العقود ما قبل التشغيل	225353
6- ترتيب المساعدة على الادماج المهني	441914
7- مناصب الشغل التي استحدثت في إطار القرض المصغر (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة)	428613
المجموع أ	3166374
ب- مناصب الشغل الدائمة سنويا التي استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة	
1-مناصب الشغل التي استحدثت في إطار تراتيب (التعويضات عن النشاطات ذات المنفعة العامة الأشغال ذات المنفعة العامة ذات اليد العاملة الكثيفة مناصب الشغل المأجورة -ذات المبادرة المحلية)	1865318
المجموع ب	1865318
المجموع العام (أ+ب.....)	5031692

Source : services du premier ministre ;annexe à la déclaration de politique générale,16 octobre 2010, p86.

من خلال ملاحظة البيانات الإحصائية في الجدول فإننا نستخلص النتائج التالية:

- أن الالتزام الرئاسي في خلق مليوني منصب عمل عن طريق العاملين والوظيف العمومي، وكذلك برامج التشغيل المكثف لليد العاملة، قد تحقق حيث أن مجموع المناصب المحدثة في إطار ذلك مقدرة بحوالي 2437115 منصب عمل.

أن مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة التي تم فيها تطبيق البرنامج (2005-2009) انقسمت بين مناصب شغل تم توفيرها عن طريق الإدارات العمومية والمؤسسات التي أخذت النصيب الأكبر في توفير وليس (خلق) مناصب شغل حيث

قدرت بحوالي 3166374 منصب شغل بنسبة تقارب 70% أما القسم الثاني لمناصب الشغل المستحدثة من خلال هذا البرنامج فهي مناصب استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة والتي قدرت مناصبها بحوالي 1865318 منصب شغل بنسبة تقارب 30%، وهذا يعني أن مجموع المناصب التي تم استحداثها من خلال هذا البرنامج الطموح هي 5.031.692 منصب شغل وهي تفوق عدد المناصب المتوقع استحداثها من خلال هذا البرنامج.

أن هناك نسبة معتبرة من المناصب المستحدثة هي عن طريق برنامج العقود ما قبل التشغيل وكذلك المستحدثة في إطار برنامج الإدماج المهني والمناصب المستحدثة في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة، والتي تعتبر في معظمها مناصب مؤقتة ظرفية

وهذا ما يؤدي إلى أن نسبة كبيرة معتبرة من هؤلاء المشتغلين سوف يصبحون في حالة بطالة بعد انتهاء فترة العمل المقدرة في البرنامج.

الجدول رقم (04): يوضح تطور نسب البطالة خلال فترة تطبيق برنامج دعم النمو 2005-2009

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة %	15.30	12.30	11.80	11.30	10.20

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصاء

إن الدولة خصّصت اعتمادات مالية معتبرة بمتتالية متزايدة من سنة لأخرى، أين كانت قيمة الإنفاق الحكومي من 8.6084 سنة 2005 إلى 1926 سنة 2009، هذا من جهة الإنفاقات العمومية، أما من جهة حجم العمالة، فلقد لاحظنا ارتفاعها من 6.222.000 منصب شغل سنة 2005 إلى 9.472.000 منصب سنة 2009، في حين يبين التحليل العمودي لمعطيات الجدول أعلاه أن الزيادة الأفقية لقيمة الاستثمار العمومي التي تم إنفاقها في برنامج دعم النمو الاقتصادي رافقته زيادة تناسبية مع حجم العمالة، أين لاحظنا أن نسبة البطالة في تناقص مستمر، حيث انخفضت نسبتها من 15.30% سنة 2005 إلى 10.20% سنة 2009.[10]

من خلال كل ما سبق، فإن برنامج دعم النمو الاقتصادي ساهم في التقليل من البطالة واستحداث مناصب شغل، إلا أنها كانت مزيجاً بين المناصب المؤقتة والدائمة، والإشكال المطروح في هذا الشأن، ما هو مصير هذه الطاقات العمالية المشغلة مؤقتاً لضمان سيرورة تشغيلية

لمؤسسات وورشات المخطط الاستثماري للفترة 2005-2009 بعد انقضاء فترات هذا البرامج سيما في حالة انخفاض مصادر الدولة من المحروقات وضخامة فاتورة الاستيراد، أين أصبح الاستهلاك هو محرك الدورة الاقتصادية، طالما أن المقاربة الإنتاجية لا محل لها في مخصصات البرامج الاستثمارية العمومية لهذه الفترة[11].

وما يلاحظ في هذه الفترة، أن حجم الاستثمار العمومي عرف معدلات نمو مرتفعة جداً، ساهم في توفير عدد معتبر من مناصب الشغل وهو ما يفسر الاتجاه التنازلي لمعدلات البطالة، والتي انخفضت من 15.30% سنة 2005 إلى 10.20% سنة 2009، إلا أن نسبة الزيادة في الإنفاق العمومي للفترة لا تعكس نسبة انخفاض البطالة.

3/ الآثار المترتبة عن برنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014) على التشغيل والبطالة:

إنه لجدير بالتذكير أن الهدف المعلن في برنامج السيد رئيس الجمهورية والذي تتكفل الحكومة بتجسيده يتمثل بالنسبة لهذه السنوات الخمس في استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل جديد بحلول عام 2014 منها 1500000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل وفي هذا الإطار فإن برامج دعم استحداث مناصب الشغل استفادت من غلاف مالي قدره 350 مليار دج لمرافقة الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم استحداث المنشآت المصغرة وبرامج

التشغيل الانتظاري، ونتائج الدعم العمومي للتشغيل ستضاف لحجم التوظيفات التي تتم في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي إلى جانب تلك التي يفرزها النمو الاقتصادي.

تتمة لأهداف ومساعي برامج الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 خصصت الدولة الجزائرية اعتمادات مالية جد معتبرة خلال هذه الفترة لبرنامج الاستثمارات العمومية بغلاف مالي إجمالي قدره 286 مليار دولار أمريكي لتطوير وتحسين مجالات التنمية المحلية والبشرية

وقطاع الأشغال العمومية لإنجاز الطرق السيارة شرق غرب والسدود وإتمام برنامج المليون سكن، وهذا بغية إحداث قفزة نوعية ودفع عجلة التنمية الشاملة في شتى المجالات من جهة، وخلق مناصب عمل والقضاء على البطالة من جهة أخرى، وفيما يلي عرضٌ لأهم إسهامات هذا البرنامج في مجال مكافحة البطالة[12].

الجدول رقم (05): يوضح معدلات البطالة خلال الفترة 2010-2014

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة %	10	9.27	9.75	9.43	9.015

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصاء

إن الدولة قد رصدت تخصيصات مالية خاصة لهذا البرنامج، أين ضخت ما قيمته 155 مليار دولار لاستحداث مشاريع عمومية جديدة مسّت قطاعات إستراتيجية مهمة منها: الأشغال العمومية، الري والتعليم العالي والتكوين المهني بمتتالية متزايدة من سنة لأخرى وما يلاحظ على البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 أنه استطاع أن يحقق وينجز فقط ما نسبته 16 % من الغلاف المالي المعتمد للبرنامج أي بقيمة محققة قدرها 25 مليار دولار والباقي المقدر بحوالي 130 مليار دولار رُحِل إلى برنامج 2010-2014، مما سبق نستشف أن حجم الإنفاق العمومي ارتفع من 25 مليار دولار الغلاف المالي المستهلك إلى 286 مليار دولار وهو ما يوحي بمسعى الدولة الجاد إزاء تشجيع الاستثمارات العمومية على أن يتم استهلاك هذه المبالغ لبلوغ الأهداف المرجوة في الآجال المنظورة[13].

أما من جهة حجم العمالة، فلقد لاحظنا ارتفاعها من 9.735.000 منصب سنة 2010 إلى 10.738.000 سنة 2014.

إن تتبع حجم الزيادة بين العمالة النشطة والعمالة المشغلة، يبين أن عدد المناصب التي وفرتها الدولة الجزائرية قاربت المليون منصب شغل فهي تمثل ثلث ما قُدر للبرنامج من منظور التشغيل في حدود سقف 03 ملايين منصب شغل بحلول عام 2014، وبتصفح معطيات واقع العمل، نلاحظ أن نسبة التشغيل المبينة أعلاه كانت بمساهمة الدولة والقطاع الخاص والشركات الأجنبية، لكن ما هي الطبيعة القانونية لعلاقة العمل التي أقرتها برامج الاستثمارات العمومية، هل كانت من قبيل المناصب الدائمة أم مجرد مناصب مؤقتة محددة المدة تنتهي بانتهاء إنجاز الأشغال المبرمجة فيها؟ إذ أن العبرة اقتصادياً في مجال التوظيف والتشغيل هي الدوام من دون تضخم بما يساهم في خلق قيم مضافة بوتيرة إنتاجية لا استهلاكية.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن الزيادة الأفقية للاستثمار العمومي التي تم إنفاقها في برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014 رافقته زيادة تناسبية مع حجم العمالة، أين لاحظنا أن نسبة البطالة المقدرة في تناقص مستمر مقارنة بقيمة الاستثمار العمومي في هذه المرحلة، حيث انخفضت نسبتها من 10% سنة 2010 إلى 09% سنة 2014 ، في ظل الارتفاع المتزايد للإنفاق العمومي مقدراً بملايير الدينارات، لكن لا ينبغي إهمال صعوبة ربط الزيادة النسبية في حجم الإنفاق الاستثماري العمومي المقدرة بحوالي 900% من سنة 2009 إلى سنة 2014 بالزيادة في التشغيل وتخفيض نسبة البطالة بـ 0.1% فقط في ظل التزايد المستمر للسكان.

من خلال كل ما سبق، فإن برنامج دعم النمو الاقتصادي ساهم في القضاء على البطالة واستحداث مناصب شغل، إلا أنها كانت مزيجاً بين المناصب المؤقتة والدائمة، كما أن نسبة 0.1% ضعيفة جدا إذا ما قورنت بحجم المبالغ الضخمة المرصودة لهذا البرنامج والمقدرة بحوالي 350 مليار دج لمكافحة البطالة، إذ تم رصد 130 مليار دج للتوظيف المؤقت،80 مليار دج لدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 150 مليار دج لإدماج خريجي الجامعات والتكوين المهني، كما يحق لنا التساؤل عن مصير هذه الطاقات العمالية المشغلة في إطار المخطط الاستثماري للفترة 2010-2014 سيما في حالة انخفاض أسعار المحروقات والارتفاع المتزايد في فاتورة الاستيراد، أين أصبح الاستهلاك هو محرك الدورة الاقتصادية، طالما أن المقاربة الإنتاجية لا محل لها في مخصصات البرامج الاستثمارية العمومية لهذه الفترة.

4/الآثار المترتبة عن برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) على التشغيل والبطالة:

يهدف البرنامج الخماسي 2015-2019 إلى تحريك عجلة التشغيل والتقليص من معدلات البطالة من خلال[14]:

- التوفيق بين العرض والطلب من خلال تقريب مناصب العمل الممنوحة لصالح طالبي العمل والشباب المسجلين على مختلف المؤسسات والمصالح الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب.
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع العمل في الجنوب ومضاعفته.

الجدول رقم: (06) يوضح أثر برنامج توطيد النمو 2015-2019 على التشغيل والتغير في القوى العاملة.

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
توقعات القوى العاملة (للفرد)	13622181.17	13818992.33	13999791.74	14183031.75	14424663.58
نسبة الزيادة في القوى العاملة(%)	-	1.4	1.3	1.3	1.7

المصدر: توقعات وزارة المالية (الموقع الرسمي)

لم يعمل الانفاق الضخم على تطوير الاقتصاد الوطني وتحريك الآلة الإنتاجية، إذ أنّه لم يتم إنشاء مؤسسات وشركات تعمل على خلق القيمة المضافة، وهذا ما يعود إلى وجود مشكلة في الاقتصاد الجزائري والمتمثلة في جانب العرض، ويتجلى هذا في عدم مرونة القطاع الصناعي باعتباره غير كفء وعدم مرونة أهم القطاعات المنتجة ممّا يبرز مدى هشاشة الاقتصاد الوطني وموازاة مع ذلك يبقى الاشكال المطروح في هذا المجال هو عجز السلطات القائمة على إيجاد منافذ عديدة لتنويع الاقتصاد خارج المحروقات، هذا ما سعت الجزائر للعمل من أجله خلال البرنامج الحالي والاعتماد على الاستثمار المنتج الذي يعمل على تحريك عجلة النمو الاقتصادي، وبذلك العمل على زيادة التشغيل وتوافق قوى العرض والطلب من خلال تقريب كلا الاتجاهين، حيث يوضح الجدول أعلاه ومن خلال تحليل معطيات وزارة المالية توقع زيادة نسبة القوى العاملة بنسبة 1.425% لكل سنة خلال هذا الخماسي.

بتحليل نتائج البرامج الاستثمارية للفترة 2001-2019 تبين أن الدولة لم تخصص مبالغ مهمة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي إلا في حدود 6.9 مليار دولار، وهذا مقارنة بالأغلفة المالية لباقي البرامج، لذا كان أثر سياسة الإنعاش على البطالة ضعيفا جداً، لقد اتضح نوعاً ما هذا الأثر من خلال برنامج دعم النمو للفترة 2005-2009 لكنه لم يرق لتوقعات

هذا البرنامج في مجال التشغيل، وهذا يُعزى لعدم الاستغلال الأمثل للموارد المالية المخصصة للبرنامج، والذي استهلك فقط ما قيمته 16% من إجمالي اعتماداته المالية، وهذا ما يحول دون تحقيق الأهداف المرجوة سيما فيما يخص توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة.

إن الأرصدة المالية المُرحَلة إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014 أعطت وزناً مالياً معتبراً لهذا البرنامج، الأمر الذي أدى إلى توفير مناصب شغل جديدة وتدني نسب البطالة، إلا أن النتائج الفعلية لم تعكس حقيقة هذا الطرح، حيث نجد أن الطاقة الاستيعابية لهذا البرنامج في التشغيل استطاعت أن تحقق فقط ثلث 3/1 مما هو متوقع ومسطر في الأهداف المرجوة، أي خلق حوالي مليون منصب عمل من خلال دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإدماج المؤقت لخريجي الجامعات ومعاهد التكوين المهني.

ولكن في الأخير جدير بالذكر أن سياسة الإنعاش التي شرع فيها بداية من سنة 2001 والتي تعتمد على سياسة انفاقية توسعية، تتعرض حاليا إلى عقبتين رئيسيتين هما[15]:

- عدم كفاية العرض للطلب المعبر عنه بهذه القدرات التي توجد في حالة خمول.

-تحرير الاقتصاد وإنهاء الحمائية الاقتصادية، وبالضرورة أضحت المؤسسة الجزائرية عاجزة عن حماية نفسها وحصتها حتى داخل السوق المحلية والفوز بحصص جديدة.

لذلك وبالرغم من النتائج المحققة من برامج الإنفاق العمومي للفترة 2001-2019 في مجال التوظيف والتشغيل، إلا أنها كانت متواضعة نسبياً مقارنة بحجم الموارد والاعتمادات المالية المخصصة لها.

5/ تحديات ومعوقات سياسات التشغيل في الجزائر[16]:

إن حجم التحديات والمعوقات التي تواجهها سياسات التشغيل في الجزائر، لاسيما في مجال تشغيل الشباب، كبيرة ومعقدة، باعتبار أن الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها هذه الشريحة أكثر من ثلثي المجتمع، الأمر الذي يصعب من مهمة الهيئات المكلفة بمعالجة هذه الإشكالية، لاسيما أمام تراجع القطاع العمومي عن تمويل الاستثمارات، وإنجاز المشاريع المنشأة لمناصب العمل المستقرة والدائمة واستمرار التوجه نحو المزيد من تحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، والتقليص من عدد العمال إما بسبب الغلق، أو بسبب مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية وعموما يمكن حصر تحديات ومعوقات سياسات التشغيل في الجزائر في النقاط التالية:

1- من بين التحديات التي تواجهها هذه الدولة في هذا المجال، العمل غير المنظم أو ما يعرف بـ L'Economie Informels الذي يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل، أمام ضعف بل ندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة، هذا النوع من العمل الذي يشكل بؤر استغلال فاحش للعديد من الشباب الذي عادة ما يكون الأكثر عرضة لهذا الاستغلال، سواء في مجال ظروف العمل، أو في الأجور، أو مختلف الحقوق الفردية والجماعية للعامل، في غياب أو ضعف الهيئات الرقابية.

2- من التحديات التي تعيق نجاح التجارب والبرامج العديدة التي قامت بها الدولة للحد من بطالة الشباب، والتي تشكل في نفس الوقت إحدى معوقات عمل هيئات التشغيل والتحكم في سوق العمل، تكمن في عدم تكيف أنظمة وبرامج التعليم والتكوين العالي والمتوسط بما يتناسب والاحتياجات التي يتطلبها سوق العمل، مما يعني تكوينا متزايداً من الإطارات والعمال الذين سوف لن يجدوا مناصب عمل تناسب تكوينهم مما يجعلهم عرضة للبطالة الحتمية عند تخرجهم.

3- من الآثار السلبية الناتجة عن البطالة في أوساط الشباب، ونقصد بها الارتفاع المستمر لظاهرة الانحراف نحو الأعمال الإجرامية وتعاطي المخدرات، والعنف ضد المجتمع، والهجرة غير المشروعة نحو البلدان الأوروبية عبر وسائل وطرق غير مضمونة العواقب.

4- سيطرة قطاع المحروقات وضعف النمو خارج المحروقات باعتباره منشطا إلى حد كبير للاستثمارات العمومية خاصة في المجال الصناعي من خلال إنشاء مؤسسات اقتصادية تستوعب عددا كبيرا من الشباب الباحث عن فرص عمل.

هذه العبقات التي يمكن أن تحد من فعالية البرامج التنموية من التأثير في النشاط الاقتصادي عامة وسياسة التشغيل خاصة، ومنه ينبغي لسياسة العرض المنتظرة من السلطات أن تستهدف تحرير المؤسسة من كل القيود والمعوقات، وتبني استراتيجية واضحة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن القول في الأخير أن الاقتصاد الجزائري يعيش جملة من التناقضات الهيكلية، فمن جهة هناك وفرة في الموارد الانتاجية، إلا أنه في المقابل نجد هناك أزمة اقتصادية واجتماعية، متمثلة في تفاقم مشكلة البطالة.

الخاتمة:

تعد مشكلة البطالة من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع الجزائري، كما تعتبر أيضاً أحد التحديات التي يجب على الجزائر الانتباه لها حاليا حيث يتوجب عليها أن تسرع في العمل على إيجاد السياسات والاستراتيجيات التي يمكن من خلالها مواجهة هذه المشكلة حتى لا تتفاقم المشكلات المترتبة عليها، ورغم أننا نثمن ونقدر الجهود التي قامت وتقوم بها الدولة للتخفيف من حدة ظاهرة البطالة، ولاسيما تلك الجهود المبذولة في تنويع آليات وأنماط التشغيل المختلفة، إلاّ أنّنا نعتبر أن هذه الجهود لازالت غير كافية لبلوغ الغاية النهائية والمتمثلة في القضاء النهائي على هذه الظاهرة، رغم قناعتنا بأن هذا الهدف يظل صعب التحقيق في ظل معطيات تشير إلى استمرار زيادة الطلب على العمل بمستويات لازالت بعيدة عن المستويات الممكن تحقيقها الآن، فأساس التنمية هو الإستثمار في البشر، قناعة كان يؤمن بها الفيلسوف الجزائري مالك بن نبي رحمه الله، وكرس لها كل حياته وكل كتاباته في مشروعه الذي سماه " شروط النهضة "، هذه القناعة استلهمها من فهمه للإسلام الحنيف الذي يؤكد على أن أساس التنمية، ومنطلقها ومنتهاها هو الإنسان، لهذا سنن الله لا تحابي وسنن الكون لا تداري، فالاستثمار في المادة إن لم يكن بإنسان استثمرنا فيه، فلن تؤتي التنمية أكلها، ولن تجدي المخصصات المالية نفعا.

ومن خلال هذه الدراسة السابقة، فإنّنا نقترح بعض التوصيات التي نراها هامة للخروج من مأزق البطالة وتحقيق التشغيل لا نقول الكامل بل نقول الفعلي والحقيقي.

التوصيات:

- بداية نرى انه يجب إدخال بعض التعديلات على تعريف الفئة العاطلة منها: اعتبار كل من يعمل عمل مؤقت، شباب الخدمة الوطنية المتربصون والأشخاص الذين يعيلون عائلتهم وليسوا مأجورين كعاطلين عن العمل مما يمكن من إعطاء صورة حقيقية عن الأزمة وبالتالي يساعد أكثر على إيجاد حلول حقيقية.
- التقريب أكثر بين عارضي وطالبي العمل وهذا من خلال تفعيل دور مكاتب تشغيل الشباب ومكاتب البحث عن العمل، إضافة إلى تشكيل هيئات خاصة بجمع المعلومات الخاصة بسوق العمل بحيث تتسم بالشفافية وإمكانية الوصول إليها بسهولة من طرف الأفراد.

- إصلاح المنظومة التعليمية حتى تتماشى واحتياجات سوق العمل إلى جانب ضرورة تكثيف البرامج التدريبية في مختلف التخصصات حتى يكون الطالب مستعد للعمل عند تخرجه، والعمل على تشجيع مراكز التكوين والتدريب المهنيين.
- تنمية تجربة الزكاة وذلك في إطار تشجيع الشباب الراغب في القروض الحسنة لتمويل المشروعات الصغيرة والمساهمة في توفير مناصب شغل.
- ضرورة توجيه الاستثمارات إلى القطاعات والمشاريع التي بإمكانها توفير مناصب شغل دائمة، كما يجب الاهتمام أكثر بقطاع الفلاحة.

قائمة المراجع:

[1] محمد مسعي، **سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، عدد10، ورقلة، الجزائر، 2012، ص10.

[2] بوجمعة بلال، تقييم سياسة الانعاش الاقتصادي (2001-2004)في الجزائر من وجهة الطرح الكينزي، دراسة قياسية للفترة 2001-2010، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد1، جامعة أدرار، سبتمبر 2014، ص37.

[3] عمار عماري ومحمادي وليد، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر ، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11و12 مارس2013، ص03-05..

[4] عمار عماري، نفس المرجع السابق، ص12.

[5] نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 09، 2013، 260

[6] صالحي نجية ومخناش فتيحة، **أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11 و12 مارس 2013، ص06.

[7] Marche du travail et emploi en Algérie- élément pour une politique nationale de l'emploi profit de pays, Alger, octobre 2003, p13.

[8] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **الظرف الاقتصادي والاجتماعي من السداسي الأول سنة 2008**.

[9] غالم عبد الله وحمزة فيشوش، **إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (المساهمات وأوجه القصور)**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15-16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص11.

[10] دحماني محمد ادريوش، **اشكالية التشغيل في الجزائر- محاولة تحليل**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص145.

11 سليمان أحمية، **السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**، الملتقى العلمي حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2009، ص10.

[12] **Algerie: le plan d'investissement publics2010-2014**, Rapport d'ambassade de France en Algérie, Publication service économique régional d'Alger, DG, trésor, novembre2012, Alger, p35.

[13] مخلوفي عبد السلام والعرابي مصطفى، **برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري: 2001-2014، الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الاسلامي**، جامعة بشار، ص09.

[14] وكالة الأنباء، **البرنامج الخماسي 2015-2019 فرصة لمضاعفة جهود التشغيل بجنوب الوطن**، 22 فيفري 2015.

[15] جريدة الشروق، **برنامج الاستثمارات العمومية 2015-2019**، 25 ماي 2015.

[16] آيت عيسى عيسى، **سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر (انعكاسات وآفاق اقتصادية واجتماعية)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010، ص196.